ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Ali Abd Hammadi
General Directorate of Education in Wasit

Email:
allii6abd@gmail.com

Keywords:

The Twentieth Revolution, Najaf, The Local Government, 1920, The Iraqi Revolution.

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 2.Feb.2022

Accepted 3. Aprl.2022

Published 1..May .2022

The Temporary Local Government in the City of Najaf during the Twentieth Revolution

A B S T R A C T

The Twentieth Revolution, which occurred in the middle of 1920, is considered one of the most important and prominent events in Iraq during its contemporary history, following its occupation by Britain during World War I (1914-1918), and the imposition of Mandate system on it, which was rejected by various groups of society, The most important thing that accompanied that revolution was the formation of a number of local governments in some cities that liberated themselves from British control. Among those cities is Al-Najaf Al-Ashraf, which managed, in a short time of three months to organize city affairs and form a local government in the city. Al-Najaf acted as the capital of the other liberated cities from British control. After that, the British forces regained control over it again in the late of 1920.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol47.Iss1.2902

الحكومة المحلية المؤقتة في مدينة النجف الأشرف أبان ثورة العشرين

م.د. علي عبد حمادي

وزارة التربية / مديرية تربية واسط

الملخص:

تعد ثورة العشرين من أهم أحداث العراق البارزة خلال تاريخه المعاصر التي حدثت منتصف عام 1920، على أثر احتلاله من قبل بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى (1914–1918)، وفرض نظام الانتداب عليه، الذي قوبل بالرفض من مختلف فئات المجتمع، وأهم ما رافق تلك الثورة هي تشكيل عدد من الحكومات المحلية في بعض المدن التي حررت نفسها من السيطرة البريطانية، ومن بين تلك المدن هي مدينة النجف الأشرف، التي تمكنت خلال مدة قصيرة لم تتجاوز الثلاثة أشهر من تنظيم الشؤون المدينة وتشكيل حكومة محلية في المدينة، وكانت بمثابة عاصمة لباقي للمدن المحررة من السيطرة البريطانية، قبل أن تتمكن القوات البريطانية من استعادة السيطرة عليها مرة أخرى اواخر عام 1920.

الكلمات المفتاحية: ثورة العشرين، النجف، الحكومة المحلية، 1920، الثورة العراقية.

المقدمة

إن المتتبع لتاريخ العراق المعاصر يلاحظ أن هناك كثيراً من الاحداث البارزة قد شهدتها البلاد، ومن بين أهم تلك الأحداث ما يعرف في أغلب المصادر بـ(" الثورة العراقية الكبرى")، أو "ثورة العشرين" – وذلك نسبة إلى عام 1920، الذي أعلنت فيه الثورة من قبل العراقيين ضد القوات البريطانية، التي كانت تحكم البلاد كسلطات احتلال على أثر تراجعها عن وعودها للعراقيين والعرب، وأنها جاءت لتحريرهم من السيطرة العثمانية ومنحهم الاستقلال.

وخلال ما يقارب الأربعة أشهر وهو عمر الثورة، وبعد أن انتزع الثوار عدد كبير من المدن العراقية من القوات البريطانية بعد طردهم منها ومن بينها مدينة النجف الأشرف، لوحظ على الثوار مستوى التنظيم الجيد الذي تمتعوا به، إذ تمكن الثوار من إدارة شؤونهم من خلال تشكيل إدارات محلية في مدنهم المحررة، ومن بين أهم تلك الإدارات هي الحكومة المحلية المؤقتة في مدينة النجف الأشرف، التي استمر عمرها لما يقارب من شهرين، وتبين ذلك من خلال تقسيم السلطات وتوزيعها بين السلطة التشريعية والتنفيذية.

ومما تقدم صار من الضروري التطرق بدراسة مستقلة إلى موضوع الحكومة المحلية المؤقتة في مدينة النجف الأشرف أبان ثورة العشرين، كونه يعكس مستوى الوعي الذي تمتع به العراقيين آنذاك، وقدرتهم على إدارة شؤونهم من دون الحاجة إلى أي وصاية خارجية، الذي كان يخالف نظرة بريطانيا والدول الاستعمارية الغربية القاصرة لهم، وهو الأمر الأهم الذي حاولنا اثباته في هذه الدراسة.

تناولت الدراسة بشكل موجز أوضاع النجف خلال الاحتلال البريطاني قبل قيام ثورة العشرين، ومقدمات تشكيل الحكومة المحلية، ومن ثم التطرق إلى حكومة النجف ودورها في تنظيم شؤون الأهالي خلال مدة الثورة حتى 20 تشرين الأول 1920، وهو تاريخ انحلال تلك الحكومة على أثر تراجع الثورة وحسمها عسكرياً لصالح بريطانيا.

أوضاع النجف خلال الاحتلال البريطاني

شكلت النجف منذ بداية الاحتلال البريطاني للعراق خلال الحرب العالمية الأولى 1914–1918*، مركزاً للحركة الجهادية ضده القوات البريطانية، ومما ساعدها على ذلك شبه الاستقلال الذي تمتعت به المدينة (الكوراني، ج3، 2018، ص31)، نتيجة مواقفها المعارضة للسيطرة العثمانية والبريطانية، وإذا ما تتبعنا تلك المواقف نلاحظ أن مدينة النجف الأشرف شهدت في عام 1915 انتفاضة ضد العثمانيين تم خلالها طرد الحاكم العثماني على أثر خسارة معركة الشعيبة في نيسان 1915 جنوبي غربي البصرة ضد القوات البريطانية – بمشاركة المجاهدين من رجال الدين والعشائر العراقية إلى جانب القوات العثمانية–، وعلى أثرها تراجع معظم المجاهدين إلى مدينة النجف يتنظرون الأوامر من قياداتهم الدينية (الشامي، مجلة العلوم الانسانية، ذي قار، العدد1، 2020، ص 8–9)، لكن القوات العثمانية حاولت القبض على الفارين من معركة الشعيبة**، وعند ذلك اجتمع أهالي النجف وأعلنوا الثورة ضد السلطات العثمانية في 8 رجب 22/1333 أيار 1915، وطردوا الحامية العثمانية من المدينة واستولى الثوار على المباني الحكومية، ومنذ ذلك التاريخ كانت المدينة تدار من قبل أهلها، وألفت إدارة محلية مدة سنتين من قبل زعماء المحلات الأربعة في المدينة، وهم السيد مهدي عن محلة الحويش، والحاج عطية أبو كلل عن محلة العمارة، وكاظم الصبيعمن محلة البراق، والحاج سعيد الراضي عن محلة المشراق (الظاهر، 2010، ص33).

وفي تلك الأثناء كانت القوات البريطانية تواصل تقدمها شمالاً، وبعد اقترابها من مدينة النجف في أيار 1915 توصلت إلى اتفاق مع وجهاء وأعيان المدينة أهم ما ورد فيه هو احترامها للمشهد المشرف لمرقد الإمام علي عليهم السلام وعدم الاقتراب منه، وبقاء المدينة تحت إدارة رؤساء المحلات الأربع، وبذلك بقيت المدينة تدار من قبل أهلها، واستمر ذلك الحال حتى السيطرة البريطانية عليها في عام 1917(الشامي، مجلة العلوم الانسانية، ذي قار العدد1، 2020، ص 8–9) وتعيين الكابتن بلفور (C.Balfour) حاكماً للشامية والنجف، على أن ينوب عنه حاكم محلي من سكان المدينة، ولهذا الغرض تم

تكليف أحد سكان المدينة ووجهائها المعروفين المدعو حميد أسد خان حاكماً على المدينة، وممثلاً عن السلطات البريطانية، لكن قرار تكليفة لقي رفضاً من قطاعات واسعة من سكان المدينة، الأمر الذي قاد إلى قيام ما يعرف بثورة النجف في عام 1918 (المدني، 2004، ص20–21) ، وقتل حاكمها العسكري مارشال (Marshall) (IOR /L/PS/10/667,1918,P.26)، وتم طرد القوات البريطانية من المدينة، قبل أن تتمكن من استعادة السيطرة على المدينة مرة أخرى، بعد حصار استمر قرابة اربعين يوماً (IOR /L/PS/10/667,1917,P.30).

وفي تلك الأثناء حاولت بريطانيا إعادة الهدوء إلى المدينة، لذلك ارسلت ارنولد ولسن (A.Willson) الحاكم السياسي البريطاني خلال عهد الانتداب الذي خلف بيرسي كوكس (Percy Cox) إلى النجف من أجل الاطلاع على رأي الأهالي من الاستفتاء حول شكل الحكم الذي يرغبون به، وكان يطمح بأن يحصل على تأييد بالوصاية البريطانية على العراق، لكنه واجه رفضاً للاحتلال والوصاية البريطانية، من أهل النجف وتفضيلهم بأن يكونوا تحت سلطة حكومة عربية، وفي هذا الشأن فضلوا أن يرأسها أحد أبناء الشريف حسين حاكم الحجاز (المدني، 2004، ص20–21).

لقد حاولت بريطانيا بعد احتلالها للعراق ايجاد نوع من السلطة توهم به العراقيين بإدارة انفسهم، وكان ذلك من خلال تشكيل بعض المجالس البلدية التي تحقق لهم نوعاً من الحكم الذاتي أو الاستقلال السياسي، بهدف الالتفاف على مطالبهم الوطنية التي كانوا يريدونها من بريطانيا وأولها الحصول على الاستقلال، فجرى في 18 ربيع الثاني 1338/ 10 كانون الثاني 1920 تشكيل مجلس لواء الشامية، وكان ذلك المجلس برئاسة ضابط سياسي بريطاني، وعضوية (14) عضواً مثلوا مدن ونواحي وعشائر اللواء، وحدد يوم 25 كانون الثاني موعداً لعقد أولى اجتماعات المجلس، وفيما يخص النجف فقد مثلها أربعة أعضاء، هم عباس الرفيعي وهادي الرفيعي وعبد المحسن شلاش وعبد الرحمن البوشيري (كامل الجبوري،2009، ص 35–36 و 39–41)، لكن تبين فيما بعد لأغلب الأعضاء أن المجلس لم يكن له أي دور، ولا يناقش سوى بعض القضايا البسيطة كالصحة والزراعة، وفي مطلع آذار 1920 اصدر المرجع الديني أية الله محمد تقي الشيرازي فتوى أهم جاء فيها: "**أن الخدمة في الإدارة البريطانية أمر تحرمه الشريعة الإسلامية**"، فقدم جميع أعضاء المجلس استقالاتهم للسلطات البريطانية، التي أهم ما ورد فيها، "**بما أن مستقبل بلادنا العراق لم يتقرر بعد كما تذكر الصحف، وبما أن مؤتمر الصلح كذلك لم يصدر قراره النهائي حول مستقبل عراقنا الحبيب، لذا لا يمكننا ابداء أي رأي قبل أن نعرف مستقبل هذه البلاد**" (الجنابي، 2010، ص67)، وبذلك لم تنجح محاولات البريطانيين في تشكيل مجالس محلية في المدينة بسبب استقالة معظم أعضائها بعد مدة قصيرة من تأسيسها، وذلك لأنهم لاحظوا عدم صدق نوايا بريطانيا ووعودها للعراقيين، وعلى الاخص بعدما قررت فرض الوصاية عليه من خلال فرض الانتداب (المدني، 2004، ص 20–21)، وعلى ما يبدو أن ذلك الأمر أسهم بشكل كبير في حدوث شبه قطيعة بين السلطات البريطانية وعدد من القوى الوطنية والشعبية التي لها ارتباط روحي وعقائدي بمدينة النجف الأشرف.

إن كل ما حدث وغيره كان ينذر بحدوث مواجهة بين الأهالي وقوات الاحتلال، لاسيما وأن النجف كانت مركزاً مهماً لبث افكار التحريض ضد الاحتلال البريطاني، وقد اشتهرت المدينة بوجود عدد من المجالس الوطنية التي عملت على تقوية أواصر الصلة على مراكز الحركة الوطنية في العراق أمثال مجلس الشيخ جواد الجواهري الشيخ عبد الكريم الجزائري، ومجلس آل شبيب وآل صافي (الحمدي، مجلة كلية التربية الاساسية، مج21، العدد91، 2015، ص 235).

أما الحادثة التي الهبت الشارع، فهي حادثة اعتقال القوات البريطانية شيخ عشيرة الظوالم شعلان أبو الجون في مدينة الرميثة، ومن ثم تمكن عشيرته من اطلاق سراحه بالقوة في 30 حزيران 1920، فكانت الشرارة الأولى لانطلاق ما يعرف بـ

ثورة العشرين أو الثورة العراقية الكبرى التي أمتدت أحداثها إلى أغلب المدن العراقية، ومن بينها مدينة النجف الأشرف، فعندما وردت أخبار الثورة إلى المدينة تجمع الأهالي في صحن الإمام علي عليه السلام في النصف من شوال /2 تموز 1920 ورفعوا الرايات العربية، وأعلنوا استعدادهم للجهاد ضد قوات الاحتلال البريطاني (آل محبوبة، 1986، ص 365 ؛ فارس الجبوري، 2002، ص79). ويظهر أن هذا الأمر اسهم كثيراً في رفع معنويات الثوار بسبب خصوصية المدينة الدينية.

ومما زاد من سوء أوضاع القوات البريطانية الحصار الذي تعرضت له في أبي صخير من قبل الثوار، وعلى اثره دخل الحاكم السياسي البريطاني نوربري (Norbury) في مفاوضات مع زعماء ورؤساء الشامية والكوفة والنجف من أجل التوصل إلى هدنة تسمح لقواته بالانسحاب من دون التعرض لها، ويبدو أن حالة الضعف العامة التي مرت بها القوات البريطانية في جبهات الثورة قد اجبرتها على الانسحاب ليس فقط من أبي صخير وإنما من كثير من المناطق الأخرى، ومن بينها النجف في 8 تموز 1920 (الفياض، 1963، ص273–275).

وعلى أثر تفاقم الوضع العام في منطقة الفرات الأوسط، وعلى الأخص المناطق القريبة من النجف الأشرف، سحبت بريطانيا قواتها العسكرية من المدينة في 15 تموز 1920، وأبقت على صورة للحكومة البريطانية في السراي الحكومي يديرها حميد خان ومعه بضعة أفراد من الشرطة (مان، 2002، ص44)، الأمر الذي زاد من حماس أهل المدينة وقرر بعضهم مهاجمة السراي الحكومي وإعلان الثورة، لكن رؤساء النجف منعوهم من ذلك، وطلبوا منهم تأجيل الأمر وانتظار الفرصة المناسبة، إلا أن بعضهم تسلل إلى السراي وانزل العلم البريطاني من فوق البناية، وتكرر هذا الأمر في اليوم التالي بعد أن وضع حميد خان علماً آخر مكانه، وتم تمزيقه، وفي يوم 21 تموز قام أحد أفراد الشرطة بقتل رئيس شرطة المدينة المدعو عبد الصمد، وأعلن القاتل أن تصرفه هذا كان بدافع الوطنية والدفاع عن حرمة الإسلام، وهذا الأمر شجع الأهالي على مهاجمة المبنى الحكومي والاستيلاء على كل ما كان موجوداً فيه من سلاح، الذي بلغ (200) بندقية تم توزيعها على محلات النجف الأربع، كما سيطروا على جميع المباني الحكومية الأخرى في المدينة، وبذلك أصبحت مدينة النجف الأشرف رسمياً في قبضة الأهالي، ومما يحسب لسكان المدينة محافظتهم على جميع الأثاث والممتلكات والسجلات والثائق الموجودة في تلك المباني، ومن بين أهم تلك المباني مبنى مستشفى القوات البريطانية، ويذكر أن في ذلك المستشفى كان هناك طبيباً هندياً، لم يعتدِ عليه الثوار بل اكرموه، وطلبوا منه الاستمرار في عمله في المستشفى (كامل الجبوري، 2005، ص119 ؛ الجنابي، 2010، ص79).

وهناك رواية ثانية حول انسحاب القوات البريطانية من مدينة النجف ينقلها على الوردي نقلاً عن حسن الأسدي، يذكر فيها أنه لما وصلت أخبار الثورة من الرميثة إلى مدينة النجف الأشرف تجمع الناس في صحن الإمام علي عليه السلام ورفعوا الاعلام العربية، وارتقى المنبر الخطيب الحسيني الشيخ علي القاسم والقى خطاباً حماسياً أثار فيه حماسة الجماهير، وتنادوا بالجهاد، وطالبوا القوات البريطانية الخروج من المدينة، وإلا تم اخراجهم بالقوة، وعند ذلك اضطرت القوات البريطانية إلى الانسحاب من المدينة باتجاه الكوفة (الوردي، ج5، القسم الأول، ص304–305).

وأياً من تلك الروايتين كانت هي الصحيحة، لكن الثابت والمهم أن مدينة النجف كانت واحدة من المدن العراقية التي تأثرت بمجريات احداث ثورة العشرين، واستطاعت طرد القوات البريطانية من المدينة على الرغم من تأخر إعلان الثورة بعض الوقت.

وهنا أصبح حميد خان معاون الحاكم السياسي مجبراً على ترك البناية الحكومية والبحث عن جهة تؤيه وتحمية من غضب الجماهير، ولما كان لحميد علاقات جيدة مع بعض وجهاء ورؤساء النجف اختفى عندهم مدة من الزمن، إلى أن حصل على الأمان من الثوار، وبعد تعهدهم بعدم التعرض له غادر النجف في مطلع آب 1920 متوجهاً إلى كربلاء (IOR/R/15/6/33,1920,P.77)، وكان يصحبه بعض وجهاء وأعيان النجف، من بينهم الشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ عبد الرضا الشيخ راضي والسيد كاظم السيد سلمان وموسى بن علوان الحاج سعدون، وبقي في كربلاء حتى انكسار الجيش البريطاني في كربلاء فالقي القبض عليه ثوار كربلاء، وتم نفيه إلى بلدة الهندية، وبقي محبوساً فيها (مان،2002، ص61 ؛ الوردي، ج5، القسم الأول، 1969، ص307–309).

حاولت بريطانيا ابعاد النجف عن الانضمام للثورة، ولذلك الغرض حلقت في سماء المدينة طائرتان بريطانيتان في مساء 12 آب 1920، والقت المنشورات التي دعت فيها المواطنين إلى عدم اشهار السلاح بوجه الحكومة البريطانية، كما هو حال عشائر الشامية، وإن الحكومة البريطانية على استعداد للنظر في مطالبهم، إلا أن بعضاً من سكان المدينة ردوا بإطلاق نيران بنادقهم على تلك الطائرات، مما اجبرها على مغادرة سماء المدينة، والتحليق فوق الكوفة، والقت عليها أربع قنابل (مان، 2002، ص58 ؛ كامل الجبوري، 2005، ص120)، وفي تلك الأثناء توفي المرجع الديني الشيعي أية الله العظمى محمد الشيرازي في 17 آب 1920، فاستقر الرأي على اختيار أية الله العظمى الشيخ فتح الله الاصفهاني ليكون مرجعاً للطائفة الشيعية، فضلاً عن كونه قائداً للثورة العراقية، ولذلك الغرض عقد اجتماعاً في صحن الإمام علي عليه السلام، طالب فيه الحضور مواصلة الجهاد من أجل تحقيق الاستقلال (الظاهر، 2010، ص111)، وبذلك أصبحت مدينة النجف الأشرف مهيأة لان تدير شؤونها بنفسها بعيداً عن تدخل السلطات البريطانية.

تشكيل الحكومة المحلية في مدينة النجف الأشرف

لو أردنا التمعن في أسباب تأخر إعلان الثورة في مدينة النجف، وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية في المدينة لم يبق منها إلا شكلها الصوري، وكان من الممكن اسقاطها وطرد من يمثلها بسهولة، لكن ساسة النجف وعلمائها ورجال الحل والعقد فيها، راعوا في مسألة اسقاطها أن يكون ذلك من دون اراقة للدماء فيها، وبحسب ما يذهب إليه كامل سلمان الجبوري في أن ارتباط الثوار في عقلاء القوم اوقفهم عن التسرع، وكان ذلك سبباً في منع سيل دماء كثيرة فيها (كامل الجبوري، 2005، ص119)، ومن جانب آخر أن الثورة في العراق بشكل عام والنجف بشكل خاص لم تقم على التمرد والعصيان كما كانت تتهمها قوات الاحتلال البريطانية، لأنها قامت على أسس منطقية ومنظمة لم يحصل خلالها ما يشير إلى الفوضى، فكان الثوار كلما حرروا منطقة أو مدينة من البريطانيين اوجدوا فيها نظاماً إدارياً متكاملاً (آل فرعون، 1952،ص208)، فالعراقيين في ثورتهم على الاحتلال البريطاني لم تكن غايتهم التمرد على النظام أو الخروج على القانون وفي هذا الصدد يذكر عبد الرزاق الحسني "**أن الثورة– أي ثورة العشرين– لم تكن هوجاء ولا تسند إلى عقل، لأن العراقيين ثاروا على الظلم والاستعباد، لذلك كانت شؤون ثورتهم منظمة، وكانت أمورهم العامة مرتبة ترتيب الحكومات الراقية، فقد جبيت الضرائب في أيامها وانتظمت المواصلات بين ارجائها، وساد الأمن كافة مناطقها، وقامت هيئات علمية تشرف على شؤونها، وتمون القائمين عليها، وتجبي الرسوم، وتوصل الاخبار إلى من يهمهم الأمر، وتألفت حكومات محلية** *** **في**

المناطق المحررة"(الحسني، 1971، ص341)، ومن بين أهم تلك المدن التي شُكلت فيها حكومة محلية مؤقتة تدير شؤونها هي مدينة النجف الأشرف (آل فرعون، 1952، 208).

ويذكر كامل الجبوري أن حكومة النجف كانت من ابرز وأهم الحكومات المحلية التي شكلت آبان ثورة العشرين، وقد عكست صورة مخالفة لما كانت تظنه الحكومة البريطانية في أنها تتعامل مع شعب لا يدرك المدنية، ولا يميز بين الصالح والطالح، مما جعلها تأتي بأعمال تخالف في احيان كثيرة الانسانية، فهي لا تعلم أن الشعب العراقي يملك قابليات تؤهله لأن يحكم نفسه بنفسه (كامل الجبوري، 2005، ص118).

وبناءً على ذلك يظهر أن تشكيل تلك الحكومة كانت ضرورة رأها أهالي النجف لمدينتهم لقطع دابر الفوضى التي قد تحدث في المدينة (مالك، 2011، ص499)، على أثر انسحاب القوات البريطانية وانحلال حكومة الاحتلال، ومع أن تشكيل تلك الحكومة تأجل بعض الوقت لانشغال أغلب أهالي النجف في جبهات القتال، لاسيما مشاركة بعضهم في محاصرة القوات البريطانية في مدينة الكوفة، لكن كان هناك شبه اجماع من قبل وجهاء وأهالي النجف على تشكيل إدارة خاصة بالمدينة تأخذ على عاتقها تنظيم شؤون المدينة، وفق النظم الحديثة في الإدارة وتقسيم السلطات بين التنفيذية والتشريعية (مان، 2002، ص57–59).

ومن اللافت للنظر أنه قد أُخذ بعين الاعتبار في تشكيل الحكومة تمثيلها لمختلف شرائح المجتمع النجفي، والتركيز على النخبة المؤثرة، التي تمثلت في ثلاث فئات رئيسة، هي المؤسسة الدينية الممثلة في رجال الدين بمختلف مستوياتهم، وكان مركزها النجف الأشرف ويدين لها بالولاء جميع ثوار الفرات الأوسط، والفئة الثانية هي شيوخ ووجهاء بعض العشائر، أما الفئة الثالثة فهي القيادة الفكرية في النجف، وتمثلت في أعضاء الجمعيات واصحاب الصحف (العمر، 1977، ص84–85 ؛ Fabal, 2015,P.64).

ومن دون أدنى شك أن طريقة تشكيل الإدارة في النجف الأشرف كانت تعبر عن وجهة النظر السياسية التي روج لها بشكل مكثف في مختلف مدن العراق لاسيما في العاصمة بغداد، وهي تمسكها بالفكرة البرلمانية، ونقل تلك الفكرة إلى حيز التطبيق في أول فرصة سانحة، وهذا ما طالب به السيد علوان الياسري أحد زعماء الثورة أثناء المفاوضات الجارية بين الحاكم السياسي البريطاني في الشامية والمشخاب وزعماء الثورة، فإن الياسري كان متمسكاً في تشكيل مؤتمر عراقي عام، وعلى هذا الأساس جاء في الاتفاق الذي حرره الشيخ عبد الكريم الجزائري، وصادق عليه الحاكم السياسي البريطاني في 17 تموز التأكيد على طلبهم في ضرورة تأسيس مؤتمر عراقي (عيسى، 1992، ص181–182).

ولذلك الغرض تألفت في البداية لجنة مكونة من أفاضل النجف وأعيانها أخذت على عاتقها إدارة شؤون المدينة، حتى لا تكون الأوضاع في حالة فوضى (وسن الجبوري، 2011، ص 170)، ولأجل ذلك اختاروا (16) شخصاً من اشراف ووجهاء وأعيان المدينة، تكون مهمتهم الأولى هي المباشرة في تشكيل حكومة محلية في مدينة النجف الأشرف (كامل الجبوري، 2005، ص120؛ الجنابي، مجلة الأصالة، العدد27، 2011، ص239)، كان في مقدمتهم الشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ جواد الجواهر وآل نقيب والميرزا مهدي الخرساني نجل الشيخ كاظم الخرساني والحاج جعفر ابو التمن والحاج عبد المحسن شلاش، ومن ضمن قرارات اللجنة الأمر بتأسيس سلطتين أحداهما تنفيذية، والأخرى تشريعية عرفت بالمجلس البلدي، ويكون عدد أعضاءه ثمانية اشخاص، يتم تعينهم من خلال الانتخاب عن كل محلة عضوين، ولهذا الغرض تم وضع صناديق الاقتراع في رؤوس الاسواق في المدينة ليضع المقترعون أوراق الانتخاب، وتم إجراء عملية الانتخاب في

10 ذي الحجة 25/1338 آب 1920، وفتحت الصناديق في اليوم التالي، ففاز عن الحويش سعيد كمال الدين وحده، ثم وضع معه ضياء الخرسان، وعن محلة العمارة فاز عباس النقيب وعلوان الخرساني، وعن محلة البراق "البراك" عبد الجليل ناجي ومحمد جواد عجينة، وعن محلة المشراق حمود شبيل وعباس شمسه (كمال الدين، 1971، ص87–88؛ اليساري، مجلة اهل البيت، العدد 15، ص298).

ومن بين أهم الواجبات التي انيطت بالمجلس البلدي أمور تتعلق بشؤون بلدية النجف بما فيها جمع الرسوم والضرائب وتنظيم شؤون الصحة، ولذلك الغرض أنشأ حرساً خاصاً للأمن، ومراقبين صحيين للنظافة، وموظفين ماليين للجباية (الفياض، 1963، ص276).

وإلى جانب السلطة التشريعية شُكلت عدد من المجالس الأخرى لإدارة المدينة التي كانت إحدى واجهات القوة التنفيذية في المدينة، ويأتي في مقدمتها مجلس الإدارة، الذي تكون من الشيخ جواد صاحب الجواهر رئيساً، والحاج عبد المحسن شلاش ناظراً للمالية، والسيد مهدي آل السيد سلمان وهو أحد رؤساء النجف رئيساً للقوة الأجرائية (الحسني، 1971، ص209 ؛ العقيلي، ج3، 1997، ص283)، وفيما يخص وضائف هذا المجلس فكان بعضها يتعلق في اختيار الموظفين والشرطة، والنظر في الدعاوي، ومراقبة حسابات المجلس البلدي، فضلاً عن تموين الثوار عند الحاجة لذلك (الفياض، 1963، ص276).

أما المجلس الآخر فهو هيئة القوة التنفيذية، وضمت كل من كردي آل عطية أبو كلل، والحاج حسين آل ظاهر، والسيد علي جريو، السيد مهدي السيد سلمان، والحاج عبد الله الشمرتي، وغيدان عدوه، والحاج حسون شربه، والحاج محمد البرشاوي (الحسني، 1971، 343 ؛ آل فرعون، 1952، ص209)، وكانت اختصاصات الهيئة أمور تخص تأمين الطرق المؤدية للمدينة والقريبة منها، وتجهيز قوات شبه نظامية لحفظ الأمن في المركز، حفظ الأمن، وتجهيز المتطوعين وتسفيرهم لساحات القتال (الفياض، 1963، 276).

وإلى جانب هاتين الهيئتين شكلت الهيئة العلمية الدينية العليا أو المجلس العلمي الأعلى، واختصاصات المجلس العلمي لم تكن محلية خاصة بمدينة النجف فقط، وأنما كان مجلس استشاري تنفيذي أعلى للثورة في العراق، إذ كانت تعرض عليه أهم القضايا التي كانت تخص الثورة سواء أكان ذلك في النجف أم في خارجها (الفياض، 1963، ص276) ، وللمجلس سلطة السيطرة العليا على جميع شؤون النجف الأشرف، إذ كان المجلس يشرف ويوجه باقي المجالس وارشادها والإشراف على جميع شؤون النجف، والاتصال بالثوار في كل الجبهات، وبث النصائح الدينية، وتشجيع المتخلفين عن الجهاد بلزوم الالتحاق بالثورة، كما كان من واجب المجلس الإشراف على الميزانية (آل فرعون، 1952، ص210)، وإصدار التعليمات إلى المجلس البلدي والقوة التنفيذية، ويقضي في المشكلات التي تحصل آنيا، وجميع اجتماعات الهيئة كانت تعقد برئاسة المجتهد شيخ الشريعة الاصفهاني، أما أعضاء الهيئة، فهم فضلاً عن الشيخ فتح الله شيخ الشريعة رئيس الهيئة، تكونت من الشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ جواد الجواهري، والشيخ مهدي الملا كاظم، وموسى تقي زاير تهام، والشيخ اسحق حبيب الله، والشيخ مشكور الحولاوي، والشيخ علي الحلي، والشيخ عبد الرضا الشيخ راضي، والشيخ احمد الملا كاظم، وعبد المحسن شلاش، والسيد محمد علي بحر العلوم، والسيد محمد رضا الصافي، والسيد علي السيد حسين، والشيخ علي المانع (الحسني، 1971، ص209–2010).

وفي اليوم الأول لإعلان نتائج المجلس التشريعي عقد المجلس جلسته الأولى في دار السيد عباس الكيلدار، وقرروا أن يكون مقرهم الرسمي في الدار الملاصقة لباب النجف الكبيرة الواقعة في شرقي المدينة، وعقدوا فيها في اليوم التالي اجتماعهم الثاني، وفي هذا الاجتماع تقرر تأليف قوة مسلحة سميت بالحرس الوطني قوامها ستين شخصاً، كانت مهمتها الأساسية هي حفظ الأمن والمحافظة على النظام، ثم توالت اجتماعات المجلس، وتمكن من تنظيم شؤوون المدينة وتلبية احتياجاتها، فضلاً عن الإشراف على شؤونها العامة (كمال الدين، 1971، ص88).

وفي سياق ذي صله، أعلن في مدينة كربلاء عن تأسيس المجلس الحربي الأعلى في 18 ذي الحجة 1338 /2 أيلول 1920، الذي صادف عيد الغدير، ويحتفل فيه عموم الشيعة في العراق بمناسبة تنصيب الإمام علي بن أبي طالب خليفة لرسول الله، وفي تلك المناسبة قرر المجلس الحربي الأعلى تنصيب السيد محسن أبو طبيخ متصرفاً على لواء كربلاء، وبذلك يكون أبو طبيخ أول متصرف يعيَّن بمنصب رسمي في الحكومة الوطنية التي انبثقت من الثورة، كما قسم المجلس الحربي المناطق وجعل كربلاء لواء والحق بها كل من النجف وأبي صخير والشامية، وأيضاً صادق المجلس الحربي على تعيين السيد نور السيد عزيز قائم مقام على النجف ويلحق به أبو صخير، وبلغ بالمباشرة بمهام وضيفته بناءً على اختيار متصرف كربلاء، وبحسب ما أوصى به المجلس الحربي في كربلاء بأن يكونا المجلس البلدي ومجلس الإدارة في مدينة النجف تابعين للمتصرف، فالمجلس البلدي والتنفيذي في النجف يكون ساري عليهما ما يكون على كربلاء (آل فرعون، 1952، ص376–378 ؛ الفياض، 1963، ص275–276 ؛ الياسري، 2010، ص188).

واجه المجلس التشريعي مشكلة عدم انتظام حضور أعضاءه، وابرزهم العضو عبد الجليل الذي انقطع عن حضور جلسات المجلس، علاوة على استقالة السيد سعيد كمال الدين وضياء الخرسان في 25 ذي الحجة 1338هـ/9 أيلول 1920، أي بعد نحو اسبوعين من تشكيل المجلس، ويظهر أن عدم توافق الأعضاء وصعوبة اقناع بقيت الأعضاء بوجهة نظره، وعلى الاخص السيد مهدي السيد سلمان من محلة الحويش، والسيد علي جريو من محلة البراق، وكردي أبو كلل عن محلة العمارة وحسين الظاهر الحاج راضي عن محلة المشراق هي التي دعته هو وزميله للاستقالة، الأمر الذي قاد إلى تخلخل أوضاع المجلس، وقلة جلساته حتى صارت نادراً ما تعقد (كمال الدين،1971، ص88–89).

وعند تتبع نشاط حكومة النجف نلاحظ أنها قامت ببعض المهام، إذ إنها تمكنت من إنارة المدينة من خلال وضع المصابيح في الشوارع، وكذلك قامت بتنظيف الشوارع وترتيب الازقة، وجعلوا كل موارد البلاد تحت الضمان، وتم وضع الحاج عبد الرزاق شمسه على رئاسة البلدية، والمالية بيد الحاج محسن شلاش، وقد نجحت الحكومة في فرض الأمن ومنع حدوث الفوضى في المدينة، وأشعرت الناس بالأمان من خلال وجود الحرس الوطني الذي تمكن من منع ما يضر مصالح الناس، وتحسنت التجارة (مان، 2002، ص60).

ولأن النجف كانت عاصمة للثورة، فمن الخطوات التي القيت على عاتق حكومتها المحلية هي نشر اخبار الثورة، وبث الدعاية لها بين القبائل، وفي هذا الشأن انشأت صحافة تنشر اخبار الثورة، وما يحصل في جبهات القتال، وما يغنم الثوار من سلاح وعتاد، وما يقع في قبضتهم من أسرى، ومن بين أهم الصحف الصادرة في النجف هي جريدة الفرات، التي اصدرها الشيخ محمد باقر الشبيبي، وأول عدد صدر لها كانت في غرة محرم 1339هـ/ 15 أيلول 1920، وصدر لها خمسة أعداد فقط، وقامت بنشر مناشير يومية لنشر فيها اخبار الثورة، ونشر مخاطبات الزعماء التي ترد على العلماء عن سير الحركة، فضلاً عن نشر بعض المقالات الوطنية، كما أصدر محمد عبد الحسين جريدة الاستقلال في 18 محرم 1339هـ/

1 تشرين الأول 1920، وصدر لها ثمانية أعداد (الحسني، 1971، ص350–351)، ومن المهم أن نشير إلى أن هاتين الصحيفتين كانتا من ضمن جهود الحكومة في النجف وتعدان صحيفتي الثورة الرسميتين والناطقتان باسمها على الرغم من قصر مدة صدورهما (فارس الجبوري، 2002، ص25).

علاوة على ما تقدم كانت اعلام ورايات الثورة العربية تخاط في مدينة النجف الأشرف، ومنها توزع على مختلف مناطق الفرات الأوسط (آل محبوبة،1986، ص367)، ومن جانب آخر، ومن ضمن اعمال الحكومة المحلية في النجف الأشرف كان ايواء الأسرى (ينظر: أبو شنه، مجلة اوروك، العدد1، 2008، ص115–130)، إذ إن المركز الرئيس لتجميع الأسرى كان في مدينة النجف، ولأجل ذلك شكلت هيئة خاصة لإدارة شؤون الأسرى مقرها النجف الأشرف (آل محبوبة، 1986، ص366–367)، وفي البداية تم إتخاذ خان السيد هادي زوين في الجعارة في اطراف النجف، وقد وجهت الهيئة العلمية الاهتمام بهم طبقاً لأوامر الدين الإسلامي (الحلي، 2004، ص191)، وكلف شيخ الشريعة الحاج عبد المحسن شلاش القيام بهذه المهمة، ولأن المصلحة كانت تقتضي وجود شلاش في النجف، لذلك أوكل الأخير إلى السيد عبد الوهاب الصافي مهمة الإشراف على الأسرى، على أن مسألة الحفاظ على الأسرى وبسبب ازدياد اعدادهم جعل حكومة النجف تأمر بنقلهم إلى داخل المدينة، وجمعهم في الدار المعروفة بـــ الشيلان (للمزيد: الحسني، 1971، 354–357)، في الطرف الشرقي من مدينة النجف بالقرب من سور النجف، التي كانت في الاصل دار ضيافة للزائرين بناها شخص يدعى الحاج معين في العهد العثماني، لكنه لم يتوفق لذلك، فبقيت مهجورة، لتتم الاستفادة منها في ايواء الأسرى (آل محبوبة، 1986، ص366 ؛ المدني وطاهر، حولية المنتدى، ص80).

ولما تجاوز أمد الثورة الخمسة اشهر، كان من الطبيعي أن تقل موارد الثوار التي هي في الأصل محدودة، لاسيما وأنهم لم يحصلوا على أي مساعدات من خارج البلاد، فضلاً عن عدم مشاركة بعض المناطق العراقية في الثورة، لذلك تراجعت الثورة بسبب قلة الدعم، مقابل الدعم الكبير الذي كانت تحصل عليه القوات البريطانية الموجودة في العراق من جيوش وطائرات ومعدات عسكرية، ونتيجة ذلك شرعت القوات البريطانية في هجوم مضاد عام على مختلف الجبهات، وبدأت أولاً بإخماد الثورة في لواء الدليم وديالى، ومن ثم التفتت إلى جبهة الثورة الرئيسة في الفرات الأوسط، وأولى حملاتها كانت على طوريج في 12 تشرين الأول 1920، أما النجف فبعد دخول القوات البريطانية الكوفة في 17 تشرين الأول 1920 قامت بمحاصرتها وقصفها بالطائرات (الفياض، 1963، ص316–317).

وبعد أن تأكد للمجلس العلمي أن النجف باتت هدفاً للقوات البريطانية، وبعد أن تلقى بياناً من اللواء البريطاني الـ(55) المرابط في الكوفة يطلب فيه تسليم جميع الأسرى والمعتقلين قبل بزوغ فجر 7 صفر / 20تشرين الثاني 1920، لذلك لم يجد بداً من القبول والموافقة على الشروط البريطانية في الموعد المحدد، وتم الاتفاق بين الجانبين على توقيع وثيقة الاستسلام، وتسليم البلدة تسليماً مطلقاً، وفي تمام الساعة الرابعة مساءً من يوم 20 تشرين الثاني تم التوقيع في مقر اللواء الـــ (55)على اتفاق تسليم المدينة، كما طلبت السلطات البريطانية تسليم كلاً من الحاج عبد المحسن شلاش والشيخ محمد جواد صاحب الجواهر والسيد محمد رضا الصافي والسيد عزيز الله والشيخ حسن نجل شيخ الشريعة، فسلموا في الحال، واعتقلوا في مدينة الكوفة، وتم تسفير بعضهم إلى خارج البلاد، ولم يطلق سراحهم إلا بعد صدور العفو العام (الحسني، 1971، ص325–326)، الأمر الذي أدى إلى تشتت رجال الثورة وزعماء القبائل، وفرضت غرامة على المدينة قدرها (3000) بندقية و(81,000) ليرة ذهبية (الفياض، 1963، ص316–317)، وبذلك الاتفاق تم تسليم المدينة إلى القوات

البريطانية، وإعادة مدينة النجف إلى الإدارة البريطانية المباشرة مرة أخرى (الجنابي، مجلة الاصالة، العدد27، 2011، ص239-240).

وهكذا اجهضت أول تجربة لإقامة حكومة محلية في العراق، يمكن أن يقال عنها أنها نجحت في المهمة التي أوكلت لها، ومما يؤكد ذلك أن الحكومة البريطانية بعد إعادة سيطرتها على المناطق التي كانت بيد الثوار، قد أقرت جميع الاجراءات الحكومات المحلية ومن بينها حكومة النجف المحلية، وعدت الرسوم والضرائب المجباة كما لو أن الحكومة البريطانية هي التي اجبتها، وفي هذا الأمر دلالة على التنظيم العالي الذي شهدته الثورة (الحسني، 1971، ص349)، وتمكنها من أن تدير المدينة في ظروف غاية في التعقيد على مختلف المستويات، وأهمها ظروف الحرب (من21 تموز وحتى 20 تشرين الثاني 1920).

ومما تقدم يمكن أن نستخلص، وجود شكل عالٍ من التنظيم قد رافق مخرجات الثورة العراقية الكبرى، قياساً في المدة الزمنية التي حدثت فيها، وهو أمر كان يخالف الوصف البريطاني لها بأنها مجرد قلاقل قام بها بعض السكان ضد قواتهم.

الخاتمــة

مما تقدم يمكن أن نستخلص أن ثورة العشرين لم تكن حدثاً عابراً أو ردة فعل لبعض تصرفات القوات البريطانية أو مجموعة قلاقل قامت بها جهات خارجة عن القانون، كما كان يحلوا للسلطات البريطانية أن تصفها، وأنما كانت ثورة منظمة الهدف منها تحقيق الاستقلال التام، وتشكيل حكومة عراقية مستقلة.

وعلى الرغم من الامكانيات المحدودة، إلا أن الثوار تمكنوا من تنظيم شؤونهم وتشكيل حكومات محلية في مختلف المناطق، لاسيما الحكومة المحلية المؤقتة في مدينة النجف الأشرف، التي مثلت خطوة متقدمة وجريئة قام بها الثوار في عاصمة الثورة مدينة النجف الأشرف أبرزت الوجه الحضاري للعراقيين، وقدرتهم على إدارة انفسهم بعيداً عن التدخل الخارجي. إن أهم ما يلحظ على تلك الحكومة طريقة تشكيلها التي كانت انعكاساً للحكومات الديمقراطية المعاصرة، فهي قد قسمت السلطات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والحدث الأهم هو إجراء انتخابات نيابية مباشرة لاختيار المجلس التشريعي للمدينة الذي بدوره اختار السلطة التنفيذية التي اضطلعت بمهم إدارة المدينة وفرض الأمن والحفاظ على مصالح الناس.

وختاماً ومع أن تلك الحكومة لم يقدر لها أن تستمر لأكثر من ثلاثة اشهر، لكن يمكن عدها النواة الأولى التي سبقت تأسيس الحكومة العراقية الحديثة.

الهوامش التوضيحية

* إن أسباب احتلال العراق من قبل بريطانيا كثيرة يعود بعضها إلى ما قبل القرن التاسع عشر، ابرزها المصالح الاقتصادية، وكذلك المصالح السياسية والعسكرية بسبب موقع العراق الذي كان يحفظ لبريطانيا مصالحها في الشرق لاسيما في الهند، ودخلت في سبيل ذلك بمنافسة مع القوى الاستعمارية الكبرى كفرنسا والبرتغال وهولندا من أجل السيطرة على الطرق البحرية الموصلة للهند، ودخولها في منافسة مع المانيا وروسيا اللتان سعتا لإيجاد قواعد لهما على رأس الخليج، وأخيراً انضمام الدولة العثمانية إلى جانب المانيا في الحرب العالمية الأولى 1914-1918 الأمر الذي قاد إلى تهديد المصالح البريطانية بشكل مباشر، ومن ثم قرارها إعلان الحرب على الدولة العثمانية وإنزال قواتها العسكرية جنوبي العراق في تشرين الثاني 1914 التي بدأت بالتقدم شمالاً حتى اتمت احتلال العراق في عام 1918، للمزيد ينظر: (الفياض، 1963، ص 101-124).

**معركة جرت بين القوات البريطانية من جهة والقوات العثمانية يدعمها المجاهدين العراقيين من جهة أخرى في محاولة منها لاسترداد البصرة من ومنع تقدم القوات البريطانية شمالاً بتاريخ 12-14 نيسان 1915، لكن بسبب عدم التكافؤ بين الطرفين انتصرت بريطانيا في تلك المعركة، مما أدى إلى انسحاب القوات العثمانية من أرض المعركة، وتفرق جنودها، للمزيد ينظر: (الشهرستاني، بغداد، 2014).

*** شكلت حكومات محلية مؤقتة في أغلب المدن التي شهدت أحداثا للثورة العراقية من أجل تنظيم الأمور فيها، ففضلاً عن النجف، شكلت حكومة محلية في كربلاء وتألف لذلك الغرض مجلسان هما المجلس الحربي الأعلى وتكون من (4) أعضاء، والمجلس الملي الذي تكون من (16) عضواً،

وفي الديوانية تشكل المجلس الإداري الذي تكون من 8 أعضاء، أما السماوة فقد قسمت إدارياً إلى قسمين شرقي وغربي يفصل بينهما نهر الفرات، يحكم الأول السيد طفار، والقسم الثاني يحكمه الشيخ رباط السلمان، أما بقية المدن والقصبات التي حررها الثوار فكانت تدار من قبل حكومات محلية، كما هو الحال في المدن المذكور أو من قبل العشائر المجاورة، ينظر: (الحسني، 1971، ص 341–349).

قائمة المصادر والمراجع

أ-الوثائق البريطانية غير المنشورة

1) IOR /L/PS/10/667, Fil 1917/987, VIII, B.11/78(M.I.2), [9](26/410), 23rd September 1918.
2) IOR/R/15/6/33,Fil,6/XXX, Telegram,No.926, (77/49),dated 31-7-1920.

ب- المصادر العربية والمعربة:

1) آل فرعون، فريق المزهر.(1952). الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة 1920 ونتائجها، ط1، مطبعة النجاح، بغداد.
2) آل محبوبه، جعفر الشيخ باقر.(1986). ماضي النجف وحاضرها، ج1، ط2، دار الاضواء، بيروت.
3) الجبوري، فارس محمد فرج حسين، وقائع ثورة العشرين في ضوء مواد صحيفة ((العراق)) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة تكريت، 2002.
4) الجبوري، كامل سلمان.(2005). النجف الاشرف والثورة العراقية الكبرى 1920م حقائق ووثائق ومذكرات من تاريخ العراق السياسي لم ينشر بعضها من قبل، دار القارئ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
5) الجبوري، كامل سلمان.(2009). وثائق الثورة العراقية الكبرى ومقدماتها ونتائجها 1914-1923، ج3 [الثورة العراقية الكبرى 1920]، دار المؤرخ العربي، بيروت.
6) الجبوري، وسن صاحب عيدان.(2011). وثائق ثورة العشرين في كتابات كامل سلمان الجبوري "دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة.
7) الجنابي، عبد الستار شنين.(2010). تاريخ النجف السياسي 1921-1941، مكتبة الذاكرة.
8) الحسني، عبد الرزاق.(1971). الثورة العراقية الكبرى، مؤسسة المحبين، مطبعة سرور، قم.
9) الحلي، الشيخ عبد الحسين.(2004). شيخ الشريعة قيادته في الثورة العراقية العراقية الكبرى 1920 ووثائقه السياسية حقائقق ووثائق ومذكرات من تاريخ العراق السياسي لم تنشر من قبل، حققه: كامل سلمان الجبوري، دار القارئ، الكوفة.
10) الحمدي، صبري فالح .(2015). النجف الاشرف والثورة العراقية الكبرى سنة 1920، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، مج 21، العدد 91.
11) الشهرستاني، هبة الدين.(2014). معركة الشعيبة اسرار الخيبة من فتح الشعيبة، ط2، مؤسسة هبة الدين الشهرستاني للطباعة والنشر، بغداد.
12) الظاهر، جواد.(2010). ثورة العشرين ثورة الفرات الأوسط ثورة الشعب العراقي الكبرى عام 1920، تصدير: حسين امين، مطابع شركة مجموعة العدالة للطباعة والنشر، بغداد.
13) العقيلي، الشيخ محمد حسين بن علي بن محمد حرز الدين المسلمي.(1997). تاريخ النجف الأشرف (1333-1418)، ج3، هذبه وزاد عليه، عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين، انتشارات دليل ما، قم.
14) العمر، فاروق صالح.(1977). حول السياسة البريطانية في العراق 1913-1921، مطبعة الارشاد، بغداد.
15) عيسى، نديم.(1992). الفكر السياسي لثورة العشرين، وزارة الثقافة والاعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
16) الفياض، عبد الله.(1963). الثورة العراقية الكبرى 1920، مطبعة الارشاد، بغداد.
17) كمال الدين، محمد علي.(1997). ثورة العشرين في ذكراها الخمسين معلومات ومشاهدات في الثورة العراقية الكبرى لسنة 1920، مطبعة التضامن، منشورات دار البيان، 52.
18) الكوراني، محمد أمين.(2018). علماء الحوزة العلمية وصناعة التاريخ، كتاب: نحن وازمة الاستعمار نقد المباني المعرفية للكولونالية وما بعد الكالو نالية، تقديم: محمود حيدر، ج3، العتبة العباسية، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2018، بيروت.
19) مالك، محمد جواد.(2011). شيعة العراق وبناء الوطن دراسة تاريخية منذ الثورة الدستورية حتى الاستقلال 1908-1932، قسم الشؤون الفكرية والثقافية، العتبة الحسينية المقدسة، كربلاء.
20) مان، الكابتن جيمس سوماريز، مذكرات الكابتن مان الحاكم السياسي البريطاني لمنطقة الشامية في العراق 1919- 1920، ترجمة: كاظم هاشم الساعدي، تحقيق وتقديم وتعليق: كامل سلمان الجبوري، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2002.
21) المدني، علي عبد المطلب حمود علي خان.(2004). الحياة الاجتماعية في مدينة النجف الاشرف (1914- 1932)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الكوفة.
22) الوردي، علي.(1969). لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج 5 حول ثورة العشرين، القسم الأول، بغداد.

23) الياسري، عبد الشهيد.(2010). البطولة في ثورة العشرين، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت.

جـ - البحوث المنشورة

1) أبو شنه، أسعد حميد.(آب 2008). الاسرى البريطانيون في خان الشيلان بالنجف الاشرف 24تموز–21 تشرين الأول 1920، مجلة أوروك لعلوم الانسانية، العدد الأول.
2) الجنابي، عبد الستار شنين.(2011م/1432هـ). الوضع الإداري لمدينة النجف وأثره في النشاط السياسي للحوزة العلمية 1917–1924، مجلة الاصالة النجفية، العدد 27.
3) الشامي، رحيم محمد.(2020). النجف الاشرف في ظل الحكم البريطاني المباشر 1917–1917، مجلة التربية للعلوم الانسانية– جامعة ذي قار، المجلد العاشر، العدد 1.
4) المدني، عز الدين عبد الرسول علي خان وطاهر، حيدر باقر، عبد المحسن شلاش ودوره في الحركة الوطنية حتى عام1948، حولية المنتدى.
5) اليساري، جاسم محمد.(د.ت). الشيخ محمد تقي الشيرازي ودوره في الثورة العراقية الكبرى 1920 دراسة تاريخية، مجلة اهل البيت، العدد الخامس عشر.

د- المصادر الاجنبية:

1) Fabal, Rafael René Ortega, The British Administration of Iraq and Its Influence on the 1920 Revolution, Master´s Thesis in History Department of Archeology, Conservation, and History (IAKH) University of Oslo Spring, 2015.